A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.6/47/6
9 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
OCT 16 1992
UN/SA COLLECTION

الدورة السابعة والأربعون
اللجنة السادسة
البند ١٢٨ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يتشرف الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بأن يقدم تقريرا عن تنفيذ الحكومة الصينية لبرنامج الأنشطة خلال الفترة الأولى من عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، على النحو التالي :

لقد دأبت الحكومة الصينية على اتخاذ موقف مؤيد تجاه أنشطة عقد القانون الدولي ، والمشاركة بنشاط في برنامج الأنشطة خلال الفترة الأولى وتنظيمه . ففي عام ١٩٩٠ ، طرحت الحكومة الصينية أربعة مقترحات بشأن أنشطة عقد القانون الدولي وقدمت مذكرة في هذا الصدد . وتضمن برنامج الأنشطة خلال الفترة الأولى الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة لتلك السنة اثنين من المقترحات التي تقدمت بها الحكومة الصينية . وباقتراب انتهاء برنامج الأنشطة خلال الفترة الأولى فقد تحقق الاقتراحان المقدمان من الحكومة الصينية ونفّذا .

١ - في الفترة من ١٢ الى ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١ ، استضافت الحكومة الصينية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الوكالات ، ندوة بشأن البلدان النامية وقانون البيئة الدولي ، اشترك فيها ٣٢ خبيرا وعالما من ١٧ بلدا ومنظمة دولية ذات صلة ، منهم السيد مصطفى ك. طلبه ، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلو الأمم المتحدة وقضاة محكمة العدل الدولية والتقى رئيس الوزراء ، لي بنغ بالخبراء والعلماء الذين شاركوا في الندوة . وحضر حفل الافتتاح مستشار الدولة ووزير الخارجية ، كيان كيتشين ، حيث ألقى كلمة افتتاحية . وقام الخبراء والعلماء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو باستطلاع القضايا الرئيسية في الأنشطة التي تكتنف قانون البيئة الدولي ، من منظور التنمية وتدوين القانون الدولي . وتضمن التقرير الختامي الذي اعتمدته الندوة سبع توصيات لمواصلة النظر في تطوير قانون البيئة الدولي .

٢ - في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، استضافت الحكومة الصينية ندوة أخرى بشأن البلدان النامية والقانون الدولي . فقد شهدت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة تغييرات عميقة . وفي ظل تلك الظروف ، رأت الحكومة الصينية ضرورة استكشاف مساهمة البلدان النامية في القانون الدولي وحالة تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في البلدان النامية . وشارك في الندوة أربعة وثلاثون خبيرا وعالما في القانون الدولي من أكثر من ٢٠ بلدا ووكالة دولية ذات صلة ، منهم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ، المستشار القانوني ، السيد فلايشاور والقاضي محمد شهاب الدين والقاضي ني. زينغيو من محكمة العدل الدولية . واستقبل الخبراء والعلماء المشاركين نائب رئيس الوزراء ، باويلين بمجلس الدولة الصينية واستمع الى آرائهم وتعليقاتهم بشأن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في الصين . وشارك مستشار الدولة ووزير الخارجية كيان كيتشين في جلسة الافتتاح وألقى بيانا افتتاحيا . وتلقت الندوة ٢٤ ورقة من المشاركين الذين أجروا تبادلا واسع النطاق للآراء بشأن المواضيع التالية : (١) دور البلدان النامية ومركزها وتأثيرها في القانون الدولي المعاصر ، ومساهمتها فيه وموقفها تجاه القانون الدولي التقليدي ؛ (٢) كيفية التعبير عن الاحتياجات والسمات الخاصة للبلدان النامية عند تدوين القانون الدولي المعاصر وتطويره التدريجي ؛ وكيفية تعزيز وتشجيع التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في ميدان القانون الدولي ؛ (٣) كيفية زيادة مقدرة البلدان النامية على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ، ومقدرتها على الاشتراك في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي . ومن رأي المشاركين في الندوة عموما أن البلدان النامية ، إذ قدمت مساهمات جليلة في تدوين القانون الدولي المعاصر وتطويره التدريجي ، أصبحت قوة لا يستهان بها . فقد قامت بلدان نامية كثيرة، معتمدة على نفسها بالدرجة الأولى ، بتدريب فريق من الاخصائيين الأكفاء في القانون الدولي ، يضطلعون حاليا بدور هام في القانون الدولي ومختلف مجالات عمل الأمم المتحدة . وأهمية دور القانون الدولي لا تفتأ تتزايد في تنظيم العلاقات الدولية ، في حين يمثل تدريس القانون الدولي ودراسته الأساس لزيادة تطويره . ومن المهام الملحة التي تواجه البلدان النامية في الوقت الراهن تعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ، لاسيما في معاهد التعليم العالي والبحث في البلدان النامية ، بغرض زيادة تحسين نوعية تدريس القانون الدولي عن طريق تحسين التدريب وتحليل الحالات والتدريس . ورأى المشاركون أن الندوة عقدت في الوقت المناسب وأنها ستعطي قوة دافعة كبيرة الى التعاون والمبادلات بين البلدان النامية في مجال تدريس القانون الدولي ودراسته وانها توفر دعما ملموسا الى عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي .

٣ - وجهت حكومة الصين انتباه الجمعية الصينية للقانون الدولي الى برنامج الأنشطة خلال الفترة الأولى. واستضافت الجمعية ندوة دولية بشأن تدريس القانون الدولي ودراسته ، في بيجينغ في الفترة من ١٧ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وشارك في الندوة تسعة وثلاثون من الأساتذة والعلماء والمشتغلين بالمهن القانونية من ١١ بلدا . وكان للجمعية الصينية للقانون الدولي ممثلون في الندوة ، معظمهم من متوسطي العمر والشبان ، حيث كان ٧٠ في المائة من المشاركين الفنيين دون سن الأربعين ، وكان مدرجا في جدول أعمال الندوة ، جملة بنود منها الستة التالية : (١) الحالة العامة لتدريس القانون الدولي ودراسته ؛ (٢) عنصر القانون الدولي في المنهج الدراسي لمدارس القانون ؛ (٣) النظرية والممارسة في القانون

الدولي ؛ (٤) الصلة بين القانون الدولي والاختصاصات الأخرى ذات الصلة ؛ (٥) المنهجية والمعلومات اللازمة لتدريس القانون الدولي ؛ (٦) المبادلات الثقافية ونشر القانون الدولي . وقدم المشاركون في الندوة ورقات عالية النوعية بشأن هذه المواضيع وأجروا استعراضا كافيا . واضطلعت الجمعية الصينية للقانون الدولي بالأعمال التحضيرية الكافية للندوة سلفا . فقبل هذه الندوة ، عقدت الجمعية ندوتين دراسيتين في بيجينغ (الاقليم الشمالي) وشنغهاي (الإقليم الجنوبي) بشأن تدريس القانون الدولي ودراسته ، في آيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢ على التوالي . وبجانب علماء القانون الدولي من المعاهد الأكاديمية ومعاهد البحث اشترك أيضا في الندوتين المسؤولون والخبراء من الادارات التشريعية والقضائية ومن الحكومة .

وسيكون من دواعي امتنان الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية أن يتفضل الأمين العام بتوزيع هذه المذكرة بوصفها وثيقة في اطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال .

- - - - -